أورد رده على سؤال النائب السعدون حول الإيداعات المليونية في حسابات بعض النواب ممهوراً بتوقيع وزير المالية

البنك المركزي: لا استثناءات للبنوك حول مكافحة غسيل الأموال

التفتيش الدوري يكشف عن مخالفات لتعليمات «المركزي» تقوم بها البنوك مثل عدم استيفاء صورة البطاقة المدنية للمودع أو جواز السفر أو عدم تدوين الاسم على قسيمة الإيداع

مخالفات البنوك لتعليمات «المركزي» لا تعني أن تلك المعاملات مشتبه بها

أكد بنك الكويت المركزي انه لم يصدر الى اي من البنوك او المسؤولين فيها اي تفويضات او اي استثناءات تتعلق بما تضمنته التعليمات الصادرة عنه من ضوابط بشأن مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب. وقال البنك، في رد ارسله وزير المالية مصطفى الشمالي على سؤال للنائب احمد السعدون، انه عادة ما يكشف التفتيش الدوري الذي يقوم به البنك المركزي على وحدات القطاع المصرفي عن وجود مخالفات للتعليمات الصادرة عن البنك بشأن قانون مكافحة غسيل الاموال مثل عدم استيفاء صور من المستندات الرسمية التي تحدد هوية العميل كالبطاقة المدنية او جواز السفر بالاضافة الى عدم تدوين اسم المودع على قسيمة الايداع في بعض الحالات.

وشدد البنك على انه لم يصدر اي تفويضات او استثناءات بشأن تطبيق تعليمات مكافحة غسيل الاموال.

وجاء نص الرد الموجه الى رئيس مجلس الامة كالتالي:

بالاشارة الى كتابكم رقم 34024 المؤرخ في 14 سبتمبر 2011 والمرفق به سؤال العضو احمد السعدون بشأن طلب موافاته ببعض المعلومات المتعلقة بما نشرته جريدة «القبس» بتاريخ 2011/8/20 في عددها رقم 13732 عن ايداعات مالية كبيرة في المصارف الكويتية لحساب نواب او مقربين منهم والاجراءات التي تم اتخاذها لمتابعة الموضوع المنشور في الجريدة.

ارفق لكم اجابة بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص:

السؤال الأول: موافاتي بصور من جميع التعليمات التي وجهها بنك الكويت المركزي الى القطاع المصرفي في شأن حدود وضوابط قبول الاموال النقدية ومكافحة غسيل الاموال.

الاجابة: مرفق نسخ من التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي الى القطاع المصرفي في شأن مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

السؤال الثاني: افادتي عما اذا اعطيت اي تفويضات من بنك الكويت المركزي الى اي من البنوك او اي من مسؤوليها بقبول ايداعات نقدية من بعض المودعين استثناء من التعليمات المعمول بها؟

الاجابة: لم يصدر بنك الكويت المركزي الى اي من البنوك او المسؤولين فيها اي تفويضات او اي استثناءات تتعلق بما تضمنته التعليمات الصادرة عنه من ضوابط بشأن مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالتحقق من اي معاملات مشبوهة بشأن الايداعات النقدية من اي من العملاء او اي استثناءات بشأن تطبيق هذه التعليمات.السؤال الثالث

إفادتي بالحالات التي قبل فيها القطاع المصرفي إيداعات نقدية بالمخالفة للتعليمات الصادرة اليه عن بنك الكويت المركزي أو بتفويض مسبق أو بتفويض فوري منه استثناء من التعليمات المعمول بها؟

● بالنسبة للشق الأول من السؤال نفيدكم بأنه عادة ما يكشف التفتيش الدوري الذي يقوم به بنك الكويت المركزي على وحدات القطاع المصرفي عن وجود مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن مكافحة غسيل الأموال، مثل عدم استيفاء صور من المستندات الرسمية التي تحدد هوية العميل، كالبطاقة المدنية أو جواز السفر، بالإضافة الى عدم تدوين اسم المودع على قسيمة الايداع في بعض الحالات. هذا، وفي حال مخالفة البنوك للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، فإنها تكون عرضة لتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

وفيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال الخاص بوجود تفويض مسبق أو فوري بالاستثناء من التعليمات المعمول بها، فإنه وعلى النحو الذي سبق الاجابة عنه ضمن السؤال الثاني، فإن بنك الكويت المركزي لم يقم بإصدار أي تفويضات أو استثناءات بشأن تطبيق التعليمات الصادرة عنه بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال، سواء كان ذلك فيما يتعلق بضوابط التحقق من معاملات الايداع النقدي أو غير ذلك من الضوابط التي تتعلق بتطبيق هذه التعليمات.

السؤال الرابع

افادتي بحالات الايداع النقدي المخالفة للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي التي احالها القطاع المصرفي للنيابة العامة؟

● نشير الى ان البلاغات التي تقدمها البنوك الى النيابة العامة بموجب احكام القانون رقم 35 لسنة 2002 بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال هي المعاملات المشتبه بها وذلك بعد قيام البنوك بإجراءات عمليات البحث والتحري للمعاملة والأطراف المرتبطة بها، اما فيما يتعلق بمخالفة البنوك لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فإن تلك المخالفات لا تعني بالضرورة ان تكون تلك المعاملة مشتبها بها بما يتطلب قيام البنوك بتحويلها الى النيابة العامة.

السؤال الخامس

افادتي بالإجراءات التي اتخذتموها لمتابعة الموضوع المنشور في جريدة «القبس» السالف الإشارة اليه؟

● انه وفيما يتعلق ببنك الكويت المركزي، فإننا نود افادتكم بأنه وفي ضوء ما جاء في الخبر الذي نشرته جريدة «القبس» فقد قام بنك الكويت المركزي بإجراء اتصال مع جميع البنوك المحلية والتأكيد عليها بضرورة الالتزام بتطبيق ما جاء في القانون رقم 35 لسنة 2002، في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال، وكذلك الالتزام بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. هذا وقد أكدنا على جميع البنوك أهمية هذا الأمر وضرورة إيلاء هذا الموضوع العناية الكافية نظرا لأن أي تهاون في تطبيق ما تضمنه القانون والتعليمات من ضوابط قد يكون له تداعيات سلبية على البنك المعني وعلى القطاع المصرفي، إضافة الى قيام بنك الكويت المركزي بإصدار بيان صحافي بتاريخ 2011/8/22 موضحا أهمية مكافحة هذه العمليات وآليات تطبيق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد احتوى الرد كذلك على العديد من المرفقات مثل قرار وزير المالية رقم 9 لسنة 2005، الصادر بتاريخ 2005/7/10 بشأن الإجراءات والضوابط التي يتطلبها تنفيذ أحكام القانون رقم 35 لسنة 2002، في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال، ويتضمن القرار في المواد 2 و3 و4 و5 و6 و10 و11 جميع الجوانب المتعلقة بما ورد في البنود الثلاثة بالسؤال، ومرفق ايضا التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي الى جميع الوحدات الخاضعة لرقابته بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

احمد السعدون

مصطفى الشمالي

خلال مؤتمر صحافي عقده في مجلس الأمة أمس

أبورمية: أعلى رصيد لي قبل دخولي المجلس 400 ألف دينار ولم يقفز عن سقف الـ224 ألفاً خلال عضويتي

بين النائب د.ضيف الله ابورمية ان الفضيحة المليونية قوضت مكانة وهيبة السلطة التشريعية لدى المواطن الكويتي، مشيرا الى ان النائب د.حسن جوهر ذكره غير مرة أن الـ 50 نائبا اصبحوا في دائرة الشك.

أملك 50٪ من بيتي «المشاع» في منطقة الأندلس والنسبة المتبقية يملكها أخي

ترخيص الصالون باسم أخي منذ العام 1995 وصالة الأفراح تم تأجيرها منذ العام 2001 وقبل دخولي إلى مجلس الأمة

لدي 1918 سهماً في «viva» واكتتاب في «بوبيان» و«الأولى للوقود»

لدي حساب في بنك «الراجحي» بالسعودية بمبلغ 636 ألف ريال لبناء مسجد عن روح والدتي

وقال د.ابورمية، في مؤتمر صحافي عقده امس في مجلس الامة كشف خلاله عن ذمته المالية، ان توقيع البيانات لم يعد مجديا لاعادة الاعتبار للبرلمان، ولا تقديم كشوفات الذمم المالية الى رئيس مجلس الامة او الى الامانة العامة، ولا احد يعلم حقيقة ما بداخله.

وذكر د.ابورمية انه منذ وصولي الى مجلس الامة كنت من المطالبين والموقعين على الذمة المالية، لكننا في كل مرة نفاجأ برفض الحكومة والنواب المحسوبين عليها لهذا القانون والعمل على افشاله.

وافاد د.أبورمية بأن انتظار الحكومة لن يجدي، وسيجعل الشعب يكفر بالديموقراطية، لذلك علينا نحن النواب وخصوصا نواب المعارضة والوطنيين ان نبادر بوضع عرف يسد العجز في القوانين، ويكون بقوتها مع الوقت ان نكشف ذممنا المالية، وذلك بإعلان حساباتنا امام الشعب الكويتي، وليس امام رئيس المجلس أو الامانة العامة، داعيا النواب الى اتباع الطريقة نفسها التي اتبعها لكشف ذممهم المالية بغية قطع الطريق امام من يحاول تكفير الناس بالديموقراطية.

واعلن د.ابورمية: اعلى ارصدتي في الحساب الذي يدخل فيه راتبي الشهري واصرف منه على عائلتي وبيتي بالاضافة الى حسابين آخرين، وحسابي الاول رصيد قبل دخولي مجلس الامة وتحديدا في تاريخ 2002/2/18 لم يتجاوز 2735 دينارا، مبينا ان جميع الكشوفات المتعلقة بهذا الحساب وحساباته الاخرى سأرفقها على موقعي الالكتروني.

واضاف د.ابورمية: لدي حسابان آخران كان اعلى رصيدلهما قبل دخولي مجلس الامة بلغ 400 الف و784 دينارا، ولم يقفز هذا الرصيد عن سقف 224 الفا و663 دينارا طيلة وجودي في عضوية مجلس الامة. وعرض ابورمية حسابات زوجته وابنائه بالوثائق والتي لم تتضمن اي ارقام تدل على وجود تجاوزات وكان ذلك على جهاز العرض.

وكشف ابورمية عن ان حساباته خارج الكويت تنحصر في حساب بنك الراجحي السعودي بمبلغ 636 الف ريال سعودي خصصها لبناء مسجد على روح والدته.

واكد ابورمية انه لا يمتلك من العقار سوى 50٪ من بيت «المشاع» الواقع في منطقة الاندلس فيما يمتلك اخوه عيد النسبة المتبقية، والبيت مسجل باسمه منذ عام 1995، مشيرا الى ان الحملة التي اثيرت في بعض وسائل الاعلام الفاسد حول الصالون هي حملة ظالمة لان ترخيص الصالون باسم اخيه وصدر في عام 1995 ولا علاقة له به. وافاد بأن صالة الافراح الواقعة في منطقة الاندلس لم تأت نتيجة الضغوط السياسية كما يحاول ان يروج البعض بل انها تم تأجيرها في 3 سبتمبر 2001 اي قبل عضويته في مجلس الامة، مبينا انه من محاسن الصدف انه ختم عقد التأجير بختمه كمدير لمستشفى الولادة. اضاف: وبالنسبة للاسهم فلا املك اي اسهم للتداول ولا يوجد شيء مسجل باسمي سوى 1918 سهما في شركة «viva» تم تسجيلها في 2011/9/26 واكتتاب في بنك بوبيان والشركة الاولى لتسويق الوقود ولا توجد لاولادي وزوجتي اي اسهم في سوق الكويت للاوراق المالية التي لم ادخلها ولا اتمنى ذلك. وعرض شهادات من الهيئة العامة للصناعة تثبت أنه لا توجد اي قسائم صناعية او تراخيص مسجلة باسمه او زوجته او ابنائه البالغين والقصر وانه لم يستفد من عضوية مجلس الامة في هذا الجانب، كما انه لا يمتلك من المؤسسات والشركات التجارية سوى رخصة للتجارة العامة والمقاولات حصل عليها قبل دخوله مجلس الامة ولم يعمل بها اي عقد مع بقية الشركاء وتم التخالص في 2004.

واوضح انه لم يحصل على اي قسائم زراعية من الدولة بشهادة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في حين ان المزارع التي اشتراها من حر ماله قبل دخول مجلس الامة بيعت في فترة سابقة، واضاف: اذا كان لدى الحكومة التي تحاول دائما الاساءة الى النواب شيء فلتظهره، وكذلك بالنسبة لزوجتي واولادي.

ودعا النواب وخصوصا نواب المعارضة الى عرض ذممهم المالية كاملة داخل الكويت وخارجها حتى يضيعوا على الحكومة فرصة الاساءة الى المجلس، معربا عن امله في ان يكون كشفه لذمته المالية سببا لاستعادة الثقة في المؤسسة التشريعية.

وقال: نقول للشعب اطمئن فهناك نواب شرفاء ولم ولن يقبلوا ان يقبضوا من الحكومة الاموال او الترضيات، وهم اول من يدافع عن المال العام، واقول للاعلام الفاسد ان الحرب بيننا وبينكم قائمة ومستمرة طالما ان هناك فسادا وتجاوزا على المال العام، مشددا على ان الضغط الذي يمارس على النواب لن يثنيهم عن ممارسة دورهم في هذا الجانب وكشف المتجاوزين وسراق المال العام.

واكد ان اي وزير لا يوقف السرقات ويكشف المتجاوزين سواء كانوا شيوخا او تجارا او متنفذين سيقف على المنصة، مطالبا بأخذ العبرة مما حصل في تونس ومصر وليبيا وزمرة مبارك الفاسدة، فعموما سنحاسب حرامية المال العام وما اخذ سيرجع.

د.ضيف الله ابورمية

المسلم: استجواب لرئيس الوزراء خلال أيام من قبل «التنمية والإصلاح والشعبي»

أعلن الناطق الرسمي باسم كتلة التنمية والإصلاح النائب د. فيصل المسلم تقديم استجواب الى سمو رئيس الوزراء خلال الأيام المقبلة، من قبل كتلتي «التنمية والإصلاح» و«العمل الشعبي» حول قضية الايداعات المليونية، بعد عرضه على كتلة العمل الوطني وطلب المشاركة معهما في تقديم الاستجواب.

وقال المسلم في تصريح صحافي «ان استمرار ملف الايداعات المليونية والارصدة الملوثة، هو استمرار نزيف الكويت لسمعتها واهلها، وكنا نأمل ان تتم الاستجابة للشارع السياسي والحراك النيابي وحراك القوى السياسية، وان تكون هناك استجابة مناسبة من الحكومة، كما نادى بذلك كل مخلص لهذا البلد».

وابدى اسفه «لعدم اتخاذ الحكومة اي اجراء يليق بموقعها في هذا الشأن»، مشيرا الى المطالبة بعقد دور انعقاد طارئ من اجل بحث هذه القضية، وهو حق اصيل للسلطة التشريعية بأن تشترك في الجانبين التشريعي والرقابي «الا انه ومع الاسف نجحوا في افشال الطلب، من خلال عدم حصوله على العدد اللازم لتقديمه».

وأوضح انه «سبق أن طالبنا كما طالب الجميع باستقالة الحكومة العاجزة وغير الراغبة في مواجهة هذه الازمة، والتي ايضا متهمة بالتورط فيها اتهامات صريحة، وصلت الى رئيسها».

وأكد المسلم أن هذه الحكومة لو كانت نظيفة اليد لكانت هي اول من طالب بحل مجلس الامة، خصوصا انها مرارا وتكرارا طلبت حل مجلس الامة من اجل الدفاع عن فرد واحد، مع ان الاتهامات تطول عددا كبيرا من النواب الذين تمت احالتهم الى النيابة، فيما نجد الحكومة لا تحرك ساكنا».

وقال: «كنا نأمل في أن يكون هناك اجراء بإقالة الحكومة ولم يتم، وطالبنا بحل المجلس وبما ينسحب عليه استقالة الحكومة، لان كلاهما غير مؤتمن اليوم على التشريع وتحقيق مصالح الامة، وهو ما لم يتم، وطالما ان الحكومة مستمرة، ولم يتخذ اي اجراء فانه من واقع تحمل مسؤولياتنا تجاه اهل الكويت، فيتحتم علينا القيام بواجبنا، حيث سبق ان اعلنا انه اذا لم يتخذ اي اجراء فسنتقدم باستجواب الى رئيس الوزراء تحديدا، لتقصير الحكومة ورئيسها».

وأضاف: «بدأنا مرحلة جديدة من التشاور حول تقديم استجواب الى رئيس الوزراء بشأن الايداعات المليونية، واعلن باسم كتلتي التنمية والاصلاح والعمل الشعبي عن تقديم استجواب الى سمو الشيخ ناصر المحمد حول قضية الايداعات المليونية خلال الايام المقبلة، وأؤكد انه سيتم عرض هذا الاستجواب على الاخوة في كتلة العمل الوطني، وسنطالبهم من اجل المشاركة فيه، نظرا لسفر اعضاء الكتلة الخمسة، خصوصا أنهم كانوا شركاء في القرار من قبل والندوات واعلان المواقف، وحقهم علينا ان ننتظر رأيهم ونأمل ونتوقع خيرا».

وحدد د.المسلم مطالب القوى السياسية والشبابية والكتل النيابية وكذلك النواب «وكل مخلص وطني لهذا البلد بتنفيذ المطالب الثلاثة بشأن كشف الراشي والمرتشي ومحاسبتهم واستقالة الحكومة وتعيين رئيس وزراء جديد واقرار القوانين الاصلاحية، وايضا سنقوم بواجبنا الرقابي عبر تقديم استجواب مستحق تجاه رئيس وزراء متخاذل عن قضية انصاف الكويت واهلها من هذه الفضيحة، التي مازالت تسيء لسمعة الكويت ونظامها التشريعي والمصرفي، بل انها اساءت لنظام الحكم في الكويت، وستكون هناك تفاصيل يعلن عنها في الايام المقبلة».

د. فيصل المسلم

الحربش لمساواة أعضاء هيئة التدريس في «التطبيقي» بنظرائهم في الجامعة

دعا رئيس اللجنة التعليمية النائب د.جمعان الحربش وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي الى إنصاف أعضاء هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومساواتهم بنظرائهم في جامعة الكويت، لاسيما ما يتعلق بقيمة بدل المحاضرات الإضافية التي تزيد على العبء الدراسي.

وأضاف في تصريح صحافي ان من حق أعضاء هيئة التدريس في التطبيقي إنصافهم، منوها بجهودهم المشكورة في حل مشكلة قبول الطلبة في الهيئة، بقبول اعضاء هيئة التدريس مقررات إضافية تزيد على نصابهم، وهو ما يتطلب تقديرا من الوزير المليفي المطالب بإنصافهم، وتوفير الموازنة اللازمة ترسيخا لمبدأ المساواة.

ورأى الحربش ان معاملة أعضاء هيئة التدريس في «التطبيقي» بدرجة أقل من تلك التي يحصل عليها نظراؤهم في الجامعة من شأنها ترك انطباع سلبي لدى شريحة مهمة تستحق الامتيازات المادية والمعنوية التي تتناسب مع وضعها الاجتماعي وجهودها للارتقاء بالعملية التعليمية.

وأشار الحربش الى تصريح رابطة اعضاء هيئة التدريس في «التطبيقي» والتي حذرت من ان عدم الاهتمام بمطالب «الأعضاء» قد يؤدي الى عزوفهم عن أخذ مقررات إضافية، الأمر الذي من شأنه إرباك العملية التعليمية.

الحركة السلفية: «قبيّضة» المناصب والمناقصات أشد فساداً من «قبيّضة» الشيكات

بارك عضو المكتب السياسي في الحركة السلفية مشعل المعلث شن الحملة النيابية الشعبية الاعلامية الواسعة على موضوع (شيكات ورشاوي) النواب المليونية، وقال المعلث لا يختلف اثنان على ان هذه الرشاوى تدل على فساد الراشي والمرتشي، مستغربا في الوقت نفسه صمت النواب والاعلام وغض الطرف عن الكتلة الليبرالية في مجلس الامة قبيضة (المناصب والمناقصات) وهم في الحقيقة يعتبرون اشد فسادا من قبيضة (الشيكات المليونية) حيث ان قبيضة الشيكات المليونية قد عرفنا من هم؟ وكم قبضوا؟

اما قبيضة المناصب والمناقصات فالمعروف والواضح فقط عندنا هي المناصب التي قبضوها في الرياضة وبنك التسليف والفتوى والتشريع وهيئة شؤون المعاقين وما خفي كان اعظم، بينما هناك قبض (ملياري) يكون من خلال المناقصات المحتكرة علنا للهوامير ولا يخفي على كل ذي لب ان الكتلة الليبرالية هي الواجهة السياسية للتجار في مجلس الامة، وقال المعلث من الواضح ان الكتلة الليبرالية تدس السم في العسل بركوبها الموجة الشعبية في موضوع رشاوى النواب بأنها مسألة خطيرة حتى يتم صرف نظر الشارع الكويتي عما حدث من قبض مناصب ومناقصات وخاصة في استجواب رئيس الوزراء الاخير.

وناشد المعلث في نهاية تصريحه الشعب الكويتي كافة من نواب وملاك الاعلام الوقوف في وجه الفساد السياسي حتى تنجوا السفينة ومن على ظهرها.

هذا ووفق الله الكويت واهلها لكل خير.

رئيس البرلمان العربي لإعادة إعمار ليبيا

دعا رئيس البرلمان العربي علي سالم الدقباسي الأمين العام لجامعة الدول العربية د.نبيل العربي لعقد مؤتمر عربي عاجل لإعادة إعمار ليبيا، بمشاركة المستثمرين ورجال الأعمال العرب، والمسؤولين الليبيين، للوقوف على احتياجات ليبيا الشقيقة، وإعادة ما دمره حكم معمر القذافي من بنية أساسية. وقال الدقباسي في بيان له: إننا كأمة عربية علينا مسؤولية قومية، وواجب تجاه أشقائنا في ليبيا، بأن نحث رجال الاعمال والمستثمرين العرب على توجيه كل طاقاتهم وامكانياتهم، لإعادة إعمار ليبيا، لتكون نموذجا ديموقراطيا يحتذى، وعلينا تفويت الفرصة على القوى الاجنبية، التي تسعى لاستغلال الفرصة بالتسلل الى أي بقعة غالية من وطننا العربي.

● القاهرة ـ هناء السيد

علي الدقباسي

العدوة: مطالبات العراق حول الحدود مرفوضة

ردا على مطالبة اكثر من مائة نائب عراقي بالطعن في قرار ترسيم الحدود بين العراق والكويت قال النائب خالد العدوة ان ذلك الامر مرفوض جملة وتفصيلا وان الحدود الكويتية ـ العراقية تم ترسيمها بقرارات املية وفق قرار مجلس الامن الدولي رقم 833 لعام 1993. واضاف العدوة ان تلك القضية وبالقرارات الدولية سابقة الذكر اصبحت منتهية ولا رجعة فيها، مطالبا الحكومة الكويتية بالتمسك بموقفها السابق الذي اعلنت عنه من قبل في مناسبات عدة، واصفا تلك الخطوة من جانب النواب العراقيين بغير البريئة وتهدف الى الضغط على الكويت لالغاء مشروع ميناء مبارك الكبير الذي يتم انشاؤه على الاراضي الكويتية وضمن المياه الاقليمية للبلاد.

خالد العدوة